HAPPY NEW YEAR 2011

### أكدوا ضعف أداء القطاعات الإنتاجية

# خبـراء لـ (المدى الاقتصادي): المشهد الاقتصادي خلال العام ٢٠١٠ مازال يعانـي من اختلالات هيكلية وبنيوية

□ بغداد / ليث محمد رضا – احمد عبد ربه

قال نائب محافظ البنك المركزي د.احمد ابريهي لـ (المدى الاقتصادي): ان الاقتصاد العراقي يخلو من دلائل انطلاقه ومازالت النهضة المرتقبة لم تكتمل كما المتطلبات التحضيرية لها بعد، فضلاً عن ان مشكلة الكهرباء مازالت هي الاخرى كما هي وهذه قضية مهمة لحدوث نهضة اقتصادية مشيراً الى انه و في ظل هذا العجز الفاضح في الطاقة الكهربائية التي تعد محركاً لجميع ألوان النشاط الاقتصادي.

واضاف: كذلك لا يبدو ان الدولة استطاعت ان تعمل شيئاً للنهوض بقدرة الجهاز الحكومي على الاعمار فلا زالت ادارة المشاريع العامة كما هي بموظفيها و اقسامها و مديرياتها العامة و التعليمات الحاكمة لعملها و انماط تعاملها مع المقاولين و المجهزين.

وتابع ابريهي: لم نسمع ان القطاع الخاص استطاع تأسيس شركات كبيرة بأمكانها ان تمثل مشاريع كبيرة للدولة بكفاءة و لم نسمع عن حضور شركات اجنبية كبيرة للدولة بكفاءة ولم نسمع عن حضور شركات اجنبية كبيرة لها علاقة بشبكات الصرف الصحي مثلاً او بناء المدارس او المستشفيات بحيث نتوقع حصول شيء محتلف الفناه سابقاً.

و قال ابريهي: اما الموازنة المالية العامة للدولة فهي ايضاً كما كانت تقريباً عام ٢٠١٠.

و اضاف ابريهي: توجد ايجابيات في ميدان استخراج و تصدير النفط فقد سمعت ان الشركات التي تعاقدت مع وزارة النفط قد باشرت العمل في الحقول النفطية او على الاقل البعض منها قد بدأت فعلاً في عمليات الحفر و المراحل الاولية للتطوير في سياق عقود الخدمة.

واقترح ابريهي على الصحافة الاقتصادية استطلاع رأي اصحاب الاموال و الاعمال بين آونة و اخرى و تشجيعهم على بلورة اتجاهات واضحة في قراءة الواقع الاقتصادي وفرص الاستثمار اسوة بالدول الاخرى و اتخاذ مواقف ذات مغزى عملي ارتباطاً بمتطلبات التصنيع للنهوض بالاقتصاد العراقي.

واكد ابريهي على عدم وجود فرق واضح بين موقف رجل الاعمال و موقف المستهلك و موظف الدولة صاحب الراتب وهو امر مستغرب حيث لا يعرف بالضبط ماذا تريد المنظمات التي تمثل رجال الاعمال كأتحاد الصناعات و اتحاد الغرف التجارية و مجلس رجال الاعمال و سواها من المنظمات التي يفترض ان تعبر عن مصالح هذه الطبقة بمكوناتها المختلفة.

من جانبه قال الخبير المصرفي فاروق الرمضاني لـ (المدى الاقتصادي): ان القطاع المصرفي الخاص يحتاج للدعم من قبل وزارة المالية و ذلك من خلال منح جزء من عملية فتح الاعتمادات المستندية الى المصارف الخاصة التي حصلت على التفوق بموجب (كملس) الدولي للجودة و كذلك يستوجب الموافقة على ان تتعامل الدوائر الحكومية مع المصارف الخاصة الرصينة بفتح الحسابات الجارية و تشغيلها لكي يتم تخفيف العبء على المصارف الحكومية المثقلة بالاجراءات الروتينية للعمليات غير الممصرفية كدفع رواتب المتقاعدين.

واضاف الرمضاني: ان العام ٢٠١٠ كان عام الاستقرار الاقتصادي لانه لم يشهد حالات كبيرة من التضخم و الكساد بسبب الاستقرار النسبي على الصعيد الامني فضلاً عن عقود التراخيص النفطية و هذا منطلق لان يكون العام القادم عام التحسن الاقتصادي بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ بسبب ان الوضع السياسي قد استقر في العراق بنسبة جيدة برغم انها دون الطموح بتراكم الخبرة لدى الساسة بعد تجاوزهم لازمة الثقة و بالتالي تأكيدهم على العمل لرفع مستوى الخدمات و الاعمار و مجمل الاقتصاد الوطني.

وتوقع الرمضاني ان يشهد العام الحالي تحولات جذرية في العملية الاقتصادية ما يستوجب الاهتمام بالكفاءات و الطاقات سواء في الداخل ام في الخارج.

وعزا ذلك الى التطور المتسارع لحجم الطاقة النفطية متزامناً مع ازدياد الوعي السياسي بأهمية التوجه نحو الاعمار في القطاعات الخدمية، و التي ستؤدي الى تحريك الاقتصاد العراقي وبالاخص القطاع المصرفي في عملية ادارة السيولة النقدية للعملية الاستثمارية حسب تخصيصات الموازنة الاستثمارية المقررة لعام ٢٠١١.

فيما قال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون: هناك امكانات لنمو الاقتصاد العراقي وهو اقتصاد واعد، فالمشكلة الاساسية في العراق هي سوء ادارة الموارد اضافة إلى لعدم تخصيص مبالغ كافية للاستثمار في الموازنة و عدم اعطاء الكادر الفني و التكنوقراط دوراً في عملية التخطيط و البناء و الاعمار كما ان الثروة الاساسية في العراق هي اعتماد النفط كمصدر اساسي للموازنة و عدم تحويل هذه المعادلة لتمويل تطوير القطاعات الانتاجية بأعطائها دوراً كالقطاعين الصناعي و الزراعي، ويتجاوز مشكلة الاقتصاد العراقي بالاعتماد على الريع النفطي ولازالت مشاكل الاقتصاد العراقي بالاعتماد على الريع النفطي و لازالت مشاكل الاقتصاد العراقي بالاعتماد على الريع النفطي و لازالت مشاكل الاقتصاد العراقي كالسكن و الكهرباء فنأمل للموازنات القادمة ان تقدم حلولاً تضاف لضعف التشريعات القانونية التي تضعف القطاع الخاص و تضعف الاستثمارات الاجنبية في العراق و البيئة المناسبة.

كما يجابه الاقتصاد العراقي الكثير من النواقص في الحياة كقلة عدد المستشفيات ووجود المدارس الطينية التي تحتاج الى البناء و الاعمار و القضاء على الامية التي منشأها تطوير الانسان كأثمن رأسمال في عملية البناء و الاعمار.

الى ذلك قال الاكاديمي الدكتور عبد علي المعموري:

لم يشهد الاقتصاد العراقي تطوراً واضحاً في الاداء و الكثير من المشروعات التي اقرت او تم التلويح بأقرارها لم تعجل في حركة الاقتصاد ولم تضف شيئاً ملموساً يمكن ان يستدل عليه.

من اكثر الموضوعات التي تم الترويج لها هي جولات التراخيص بأعتبارها سترفع من الانتاج النفطي بالعراق وبالتالي سوف تمول مشاريع اخرى الا ان هذا المتغير لم يكن نتاجاته مثمرة وذلك لان انعكاساته متوسطة وليست قليلة اما عن القطاع الزراعي فقد شهد تدهوراً واضحاً بالرغم من مبادرة الحكومة بالنسبة للاراضي الزراعية مما يدل على ان عدم جدية السياسات المعتمدة في القطاع الزراعي اما عن القطاع الصناعي فقد شهد كذلك خصخصة لبعض المشروعات مثل الاسمنت وبعض الشركات الاخرى المدرجة على جدول الخطة.

واضاف المعموري: ان القطاع الصناعي مازال ضعيفاً جداً ومعياره في الاقتصاد جحم القطاع التحويلي يعكس شيئاً من قوة التصنيع في البلد نلاحظ ان هذا القطاع لايسهم الا بما يقارب ٢٪ من حجم الصناعة العراقية اما في جانب الموازنة والايرادات فهي حالها حال كل الاوضاع فقد تراجعت الايرادات المتأتية من الضرائب المباشرة فلازالت تشكل رقماً هامشاً صغيراً جداً، بشكل عام الاقتصاد العراقي لم ينهض بأقل من المستوى المطلوب لذلك يحتاج الى دعم كبيرودفعة قوية لأخراجه من هذه المحنة فالبطالة ازادت خلال هذه السنة و الفقر ازداد أيضاً لم يكن هنالك سيطرة على التضخم كثير من المؤشرات لازالت تعاني من السوداوية و لا تبشر بخير في الزمن المنظور فالحكومة لم تلتفت الى الاقتصاد بجدية بسبب انشغالها بالضروف السياسة و الامنية فالمطلوب من الحكومة ان تجعل الاقتصاد رقماً واحداً و ان تضعه في دائرة اهتماماتها ويجب ان يكون هنالك موقف قوية للحكومة و البرلمان و الاحزاب السياسية أيضاً بعدم دعم او اسناد او الدفاع عن المفسدين و اذا الحكومة ضربت بيد من حديد عليهم فأن هذا يدلل على قوة الحكومة و البرلمان و الطبقة السياسية من جانب ومصداقية ما يقال ومايعلن كالخطاب السياسي في العراق ومن لايملك اقتصاداً لايملك سياسة قوية و لايملك استقراراً دائماً.

من جانبها قالت الدكتورة منى زلزلة: ان الاقتصاد الوطني خلال العام الماضي شهد الكثير من الضعف في الهيكلية العامة و الانجازات التي تحققت لم تكن بمستوى الطموح وهذا له اسباب كثيرة منها ما يتعلق بعمل الوزارات، اماعن قانون الاستثمار الذي هو غير واضح المعالم لكن بالنسبة للقطاع النفطي كان هنالك انجازات كبيرة تصب في مصلحة الاقتصاد العراقي وحسب اعتقاد معظم الخبراء انها من افضل مايمكن ان يحصل عليه العراق خلال تاريخه فالشركات العراقية ليس لديها امكانات مالية تستطيع بها ان تستثمر القطاع النفطي استثماراً كاملاً.

واضافت زلزلة: اما عن الزراعة فأنه على الرغم من مبادرة رئيس الوزراء نوري المالكي لكن الاجراءات و الروتين كان له تأثير سلبي على المزارع بالاضافة الى جوانب اخرى.. اما عن شحة المياه فكانت اسبابها تتلخص بضعف ادارة المياه اما عن السياسة المالية و النقدية فالموازنة

التشغيلة اعلى من الموازنة الاستثمارية وهذا لايصب في صالح البلد لكن الفترة تقتضي ان يكون كذلك ويرجع هذا الى الخبراء الذين وضعوا الموازنة.

وتابعت زلزلة: اما عن قطاع الخدمات فهو يشهد تحسناً بطيئاً جداً لايتناسب مع الواقع العراقي مشيرة الى ان القطاع الصناعي فهو شبه معدوم ويكاد يكون خجولاً في اقليم كردستان فهو يحتاج الى ثورة فالمشكلة العراق سوق مفتوحة جدا فلا توجد ضوابط و لا سيطرة نوعية و الآليات التي تستخدم قديمة اضافة الى التكاليف العالية لأنتاج وأحد الاسباب الطاقة الكهربائية هذا ما يزيد على قيمة التكلفة اما التجار فقد دفعهم الجشع الى ادخال سلع منتهية الصلاحية من دول الجوار فللمستهلك العراقي نأمل من الحكومة ان تقوم بدور الرسوم الكمركية على المواد الداخلة هناك قرار ينص على عدم امكانية جواز الاستيراد اذا لم تكن هنالك اجازة استيراد هذا مؤشر جيد نتمنى ان يطبق ادخال السيطرة النوعية بالاضافة الى الرسوم الكمركية.

# البرنـامـج الحـكـومـي وقـانـون الاسـتـثـمـار

□ ميعاد الطائي

من حقنا ان نتساءل عن الستراتيجية التي ستتبعها الحكومة الجديدة في الفترة القادمة لمعالجة المعوقات التي تقف أمام تطور الاقتصاد العراقي حيث لم تظهر في الفترة الماضية علامات بارزة للتحسن والتطور بالرغم من المحاولات الجادة التي شهدتها الملفات الاقتصادية عبر إصدار القرارات والقوانين وتأسيس الهيئات المختلفة منها الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات أخرى كثيرة كان وجودها من اجل خدمة الاقتصاد العراقي ومحاولة معالجة الموروث السابق وما تبعه من أسباب أدت الى تدهور الاقتصاد العراقي.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة في دورتها السابقة إلا ان هناك أسباباً كثيرة حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة من إصدار القوانين الاقتصادية ومنها قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي اريد من تشريعه أحداث نقلة نوعية كبيرة في الاقتصاد العراقي من خلال جلب رؤوس الأموال والخبرات الإقليمية والأجنبية التي يمكن ان يكون لها دور في إعادة بناء البنية التحتية الأساسية للاقتصاد العراقي، حيث يعرف الجميع ان العراق لا يمكنه تخصيص الأموال المتاحة لديه للاعمار والتنمية باعتبار ان الموازنة الفيدرالية تعتمد بنسبة ٩٤٪ تقريبا على واردات النفط الخام وان هذه الأموال التي تاتي من واردات النفط يتم إنفاقها كرواتب للموظفين والعاملين في الدولة وعلى شبكة الرعاية الاجتماعية ودعم المحروقات إضافة الى دعم البطاقة التموينية وما تبقى من الواردات لا يكفي لإعادة البنى التحتية ومعالجة المشكلات الاقتصادية الكبيرة لان العملية تحتاج الى أموال وأرقام كبيرة تتناسب مع حجم الدمار والتدهور الذي أصاب الاقتصاد العراقي عبر العقود الماضية وعبر الفترة التي تلت ٢٠٠٣.

وبعد ان تعذرت الحكومة في دورتها السابقة بالوضع الامني الذي كان عاملا غير مشجع للمستثمرين للدخول الى العراق فان الحكومة اليوم ومن ضمن برنامجها الحكومي خصصت أكثر من فقرة للإصلاحات الاقتصادية وكانت الفقرة ٢٢ من البرنامج الحكومي قد نصت على ما يأتي: (تفعيل وتشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لبناء الوحدات السكنية لمختلف مستويات الدخول، وبناء وحدات سكنية للفقراء وعوائل الشهداء والسجناء، بالإسناد إلى ما أنجزناه في حكومة الوحدة الوطنية في مجال الاستثمار وتشريع القانون الخاص به الذي يمثل قاعدة قوية للانطلاق بعملية تطوير قطاع الإسكان).

ومن الجدير بالإشارة هنا الى ان البنية التحتية للاقتصاد بما فيها قطاع الإسكان قد تعرضت لتوقف العمل وعدم التقدم فيها منذ عشرات السنين برغم النمو السكاني المستمر ما يزيد من مسؤولية الحكومة الجديدة في الاهتمام بهذا الجانب من خلال تفعيل الاستثمار شان العديد من الدول التي تعرضت إلى ظروف مشابهة.

ومن الضروري ان يكون قانون الاستثمار عاملا مساعدا على إرساء القواعد الأساسية للمستثمر من خلال توفير ضمانات وحماية لهذا المستثمر ليحقق نتيجة ايجابية في مضمار الاستثمار.

ولقد منح هذا القانون مزايا وضمانات للمستثمرين وهي:

١-إخراج رأس المال الذي ادخله إلى العراق وعوائده وبعملة قابلة للتحويل.

٢-التداول في سوق العراق للأوراق المالية.

٣-استثمار الأراضي اللازمة للمشروع أو المساطحة على أن لاتزيد عن ٥٠ سنة قابلة للتمديد.

٤-التأمين على المشروع الاستثماري لدى أي شركة تأمين وطنية أو أجنبية.

٥-فتح الحسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية أو كليهما لدى مصارف العراق أو خارجه.

٦-يمنح حق الإقامة وتسهيل دخول المستثمر وخروجه من والى العراق.

٧-عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري.

٨-للعاملين من غير العراقيين تحويل رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج العراق.

٩-الإعفاء من الرسوم والضرائب لمدة ١٠ سنوات من بدء تشغيل المشروع قابلة للزيادة إلى ١٥ سنة. كذلك الأثاث والموجودات اللازمة لتوسيع وتحديث المشروع.

وبرغم كل ذلك نجد ان الاستثمار في العراق يواجه معوقات وعقبات تتعلق بالبيروقراطية وتعدد المنافذ والفساد الإداري والمالي وملكية الأراضي.

لذلك نجد انه بالرغم من صدور قانون الاستثمار في العراق والذي يعد استجابة كبيرة لاحتياجات البلد الا انه يحتوي على بعض الثغرات تحتاج إلى صدور قانون او تعديل لأنها تجعل الكثير من المشاريع غير قابلة للتطبيق، وبعبارة أخرى غير مشجعة للمستثمر او الشركات المستثمرة بالرغم من الربح العالي المتوقع من هذه المشاريع، وذلك لان الجهة المسؤولة عن هذه المشاريع متعددة ولا تقتصر على جهة واحدة.

لهذا نجد بأن واحدة من الحلول المتاحة أمام الحكومة يتمثل في إقرار القوانين الجديدة في الجانب الاستثماري وتوفير الأرضية الخصبة لهذه الاستثمارات التي من شأنها مساعدة الحكومة في إعادة بناء البنية التحتية والاستفادة من الخبرات الأجنبية وجلب الأموال لاستثمارها إضافة الى امتصاص أعداد كبيرة جدا من العاطلين عن العمل من خلال تشغيلهم في المشاريع الاستثمارية.

و نقول ان البرنامج الحكومي قد جاء بحزمة من المعالجات للملفات الاقتصادية وهذا جيد بحد ذاته الا ان هذه القوانين والإجراءات تحتاج الى الدراسة العلمية والميدانية لإجراء التعديلات اللازمة لها من قبل خبراء اقتصاديين وحسب ما تحتمه علينا طبيعة البيئة الاستثمارية في البلد من اجل ان تحقق هذه القوانين والإجراءات الغرض من وجودها.

## وزارة الصناعة والمعادن
### الشركة العامة للسمنت الشمالية
رقم المناقصة: المناقصة (٤١/م/س ش م/٢٠١٠) - محلية
عنوان المناقصة: استئجار سيارات كيا عدد/٨ وباص كوستر عدد/٢ لنقل منتسبي الورشة المركزية

## اعـــــلان

تدعو الشركة المقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في المناقصة اعلاه مراجعة مقر الشركة الكائن في الموصل- شارع الكورنيش او مكتب الشركة في بغداد الواقع في بناية الشركة العامة للصناعات القطنية (دائرة البيع المباشر سابقا) للحصول على اوراق المناقصة لقاء مبلغ قدره (٥٠٠٠٠) خمسون الف دينار غير قابلة للرد وتودع العطاءات في صندوق العطاءات في مقر الشركة بموعد اقصاه الساعة الثانية عشر ظهرا ليوم ٢٠١١/١/٢٠ ويقدم العطاء بثلاث ظروف مختومة ومثبت عليها اسم الشركة ورقم المناقصة واسم المادة الاول فني والثاني تجاري والثالث للمستمسكات المطلوبة وتشمل:

١-تأمينات اولية بنسبة ١٪ من مبلغ العطاء بصك مصدق او خطاب ضمان مثبت عليه عبارة (تأمينات اولية للمناقصة) ويكون باسم المدير المفوض من مصرف عراقي معتمد.

٢-تقديم تأمينات ٥٪ من قيمة العقد لضمان حسن التنفيذ على شكل خطاب ضمان او صك مصدق صادر من مصرف عراقي معتمد بعد صدور كتاب الاحالة وقبل توقيع العقد.

٣-كتاب براءة الذمة او عدم ممانعة من الهيئة العامة للضرائب لعام (٢٠١٠).

٤-وصل شراء المناقصة.

٥-يهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط اعلاه.

علما بأن:

-الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.

-يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان (الاخير).

المدير العام

مجلس القضاء الأعلى
رئاسة محكمة استئناف بغداد
الرصافة الاتحادية
محكمة بداءة الاعظمية
العدد/١٣٤٣ /ب/٢٠١٠
التاريخ/ ٢٠١٠/١٠/١٧

## (إعـــــلان)
إلى/ المدعى عليه (شركة خير الفراتين
المدير المفوض/ إضافة لوظيفته)

أصدرت هذه المحكمة قرارها المرقم ١٣٤٣/ب/٢٠١٠ والصادر بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٧ المتضمن إلزام المدعى عليه المذكور أعلاه بتأديته المبلغ المطالب به والبالغ اثنا عشر مليوناً ومائتان وواحد وثلاثون ألف وثمانية وخمسون دينار وقد أصدرت المحكمة حكماً غيابياً لمجهولية محل إقامتك لذا تقرر تبليغك إعلاناً بواسطة صحيفتين محليتين يوميتين. وعند عدم الاعتراض سوف يكتسب القرار الدرجة القطعية وفقاً للقانون.

... مع التقدير...

القاضي